الله متحدة فكيف تكون نفس الذات فان قيــــل فقد ظهر ان الخلاف في الاسما التي من
جملتها لفظ الاسم وظاهرانها اصوات وحروف هي من الاعراض المتزايلة وكيف
يتصور كونها نفس مدلولاتها التي هي الاعيان والمعاني وان اريد بالاسم المدلول فلا
خفا في انه نفس المسمى من غير ان يتصور فيه خلاف فلا فايدة لانه بمنزلة قولك ذات
الشي ذاته قلنا الاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب
وضرب فعل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وحينيذ قد
يراد فرد منه مثل جاني انسان ورايت حيوانا وقد يراد جزوها كالناطق او عارض
لها كالضاحك فلا يبعد ان يقع اختلاف واشتباه في ان اسم الشي نفس مسماه ام غيره
وما ورد في بعض المواضع من ان الكلام في لفظ الاسم لا ينافي ذلك لانه ايضا اسم من
الاسما والمشكلات ايضا تنزل على هذا انتهى وفي الشرح هنا سوال مشهور وهو ان
المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق عليه
التسبيح بالاسم والجواب بانه صلة مردود بان زيادة الاسما لم تثبت وايضا فلا تنافي
على راي المم واجاب الغزالي بانه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم
اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى
عن النقايص يجب تنزيه الالفا الموضوعة لها عن الرفث وسو الادب واعترضه السهيلي
من وجهين احدهما انه لم يرو عنه عليه الصلاة والسلام انه قال في تسبيحه سبحان اسم
ربي الاعلى مع كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم مذكور لحكمة اخرى
والثاني انه يلزمه ان يطلق على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه ونحوه من المعاني المقصودة
بها الله تعالى فتقول لكبرت اسم ربي وذلك مما اجمع المسلمون على تركه قال السهيلي
والجواب السديد ان الذكر على الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان والتسبيح
لما نهم منها الا ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم
يتقبل من الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الاثنين
معنى قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذكر ربك وسبح
ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح
من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه
والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم
احد ان اللفظ هو المسمى دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من اجلها
اقحم ذكر الاسم وبه كملت الفايدة الى هنا كلامه وفيه بحث انتهى ما في الشرح واقول
اذا كان مراد الغزالي ما قاله البيضاوي في تفسير هذه الاية وهو ان المراد تنزيه
الالفاظ الموضوعة لذاته وصفاته تعالى هو تنزيهها على التاويلات
٥٩ الزايغة عن اطلاقها على غيره زاعما انهما فيه سوا وعن ذكرها لا على وجه التعظيم

انزع

اندفع كل من اعتراض السهيلي عليه قولــه واما نحو جاني غلام زيد الظريف فالصفة
للمضاف لا بد ليل لان المضاف اليه انما جي به لغرض التخصيص ولم يوت به لذاته فان
قيـــل ما الفرق بين الاية وهذا المثال حتى جاز في الاية ان تكون الاعلى صفة للاسم
المضاف او للرب المضاف اليه وتعين في المثال ان يكون الظريف صفة للغلام المضاف
اجيــب بان المضاف اليه في الاية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما
بعده وليس المضاف اليه في المثال كذلك قوله ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه
اخوه الخ الاشارة بذلك الى ان الصفة في نحو كل فتى شى فاين المضاف اليه والبيت
تقدم الكلام عليه في الا في حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل لان الصفة هي الا الفرقدان
وهو مرفوع قولـــه وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر قال في الشرح بليتمان
ينظر في وجه تعين النعت وامتناع البدل في نحو هدى للمتقين الذين يومنون بالغيب
وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل واقول وجه تعين النعت ان كل موصول فيه الالف
واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضي في باب
الصفة وستنقله عنه في الجهة السادسة فالموصول الذي فيه الالف واللام دايما صفة
لموصوف مذكورا او مقدرا فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا
لان جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتا لاحتياجه دايما الى منعوت وجعله نعتا
يغني عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشري ولا ابو البقا كونه بدلا وان كان
ذكره السمين حيث قال يحتمل الجر من اوجه ثلاثة اظهرها انه نعت والثاني بدل والثالث
عطف بيان بـــاب ــــــــ حروف الجر قوله سيلة زيد على السطح
يحتمل الوجهين يعني كون على حرفا وكونها اسما ظرفا وعليهما فهي متعلقة باستقرار
محذوف لانها مع ما بعدها في موضع الخبر بـــاب ــــــــ في مسايل مفردة قوله
مسئلة نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال فيمن فتح البا يحتمل كون النايب عن الفاعل
الظرف الاول وهو الاولى والثاني في الشرح يحتمل ان يقال انما كان الاول اولى لانه لا فصل
حينيذ البتة وعليه فينبغي ان يكون الثاني اولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل ان
يقال الوجه في كون الاول اولى بالنيابة انه اقرب الى المفعول به من الظرفين واما هما
فلا اولوية بينهما وهذا اسعد بمراد المم ولذلك يجب اقامة الثاني والثالث من غير
ترجيح قوله وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل
على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله فتوابنتاي الخ في الشرح انما علم الفساد
باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا حذف منه احدى التايين لا باحتمال
الوجه الاول وكونه ماضيا الجهة السادسة قوله النوع الاول اشتراطهم
الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت قال ابن الحاجب في شرح كافيته عند
الكلام على قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى